

❁ النوازل الفقهية في الثورة الجزائرية

✍ رمضان عمراش^{1*}، د. عبد المجيد بالطيب²

¹جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الإسلامية (الجزائر)

ramdan.amarache@univ-alger.dz

جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة كلية العلوم الإسلامية خروبة.

bettayebabdelmadjid@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/01/15

تاريخ الارسال: 2021/01/01

ملخص:

إنَّ الجنسية بمفهومها المعاصر هي أمر حادث لم يظهر إلّا في أواخر القرن التاسع عشر ميلادي لما استجدَّ على البشرية من رسم للحدود وكثرة النزاعات وتشعب للحروب، فقد كان ما يشابهها في الجاهلية ما يحمله مصطلح العصية القبلية غير أنه كان أخص منها في معناه ثمَّ تَهَدَّب معناها ومدلولها مع مجيء الإسلام الذي جعل الرابطة بين المسلمين إنما هي بالانتساب لهذا الدين مهما تباعدت الأقطار ومهما كانت الظروف سواء في السلم أو في الحرب، وأنه لا ولاء لراية إلّا راية الإسلام، وأيما شخص أبي راية الإسلام فقد ارتد، فالتجنيس ورغم حادثته إلّا أنه تترتب عليه عدة أحكام شرعية نتناولها في هذه المداخلة اتباعا ثم نبين علاقته بالردة مع إسقاط ذلك على واقع الثورة الجزائرية.

فما هو مفهوم التجنيس؟ وما هي الأحكام الشرعية المترتبة عليه؟ وما هي الردة؟ وما أحكامها؟ وما علاقة التجنيس بالردة؟ وما هي الأحكام التي تلائم القضية الجزائرية زمن الثورة التحريرية فيما يتعلق بالتجنيس؟

الكلمات المفتاحية: النوازل الفقهية، الثورة الجزائرية، التجنيس، الردة.

* المؤلف المرسل

Abstract:

Nationality in its contemporary sense is an accident that did not appear until the end of the nineteenth century AD, due to the recent drawing of borders and the multiplicity of conflicts and the ramifications of wars. What was similar to it in the pre-Islamic era was what was implied by the term tribal nervousness, but it was more specific than it in its meaning and then refined its meaning and connotation. With the advent of Islam, which made the bond between Muslims only by affiliation to this religion no matter how far the countries are and no matter the circumstances, whether in peace or war, and that there is no loyalty to a banner except the banner of Islam, and any person who rejects the banner of Islam has apostatized. Legal provisions that we deal with in this intervention in a follow-up and then show its relationship to apostasy with the projection of this on the reality of the Algerian revolution.

What is the concept of naturalization? What are the rulings of Shariah? And what is the response? And what are its provisions? What is the relationship between naturalization and apostasy? What are the provisions that fit the Algerian case at the time of the liberation revolution with regard to naturalization?

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فهو المهتدي ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا، أما بعد:

فإن من أهم المحاور التي تشغل بال المفكرين وتستهلك حبر الكاتبين قضية الثورة الجزائرية، التي كانت ضد الاستعمار الفرنسي الغاشم الذي سعى بكافة قوته وخيله ورجله لمحو كيان الأمة الجزائرية والهوية الإسلامية، فاستخدم كافة أساليب القمع والتهديد والقتل والتشريد والتعزير من أجل تحقيق المبتغى وبلوغ الأهداف المنشودة، ومن بين تلك الوسائل قانون الجنيس الفرنسي الذي طرح آنذاك، فوضعوا له الآليات لتنفيذه ونجاحه وأصرروا في ذلك من أجل زرع الفتنة في أواسط المجتمع الجزائري لأجل تفكيكه وإضعاف قوتهم داخليا فتسهل عليهم مهمتهم في بسط سيطرتهم على الدولة واستغلال مواردها بأريحية، ثم استعباد سكانها وسلبهم جميع الحقوق وجعلهم كالعبيد عند المستوطنين.

وفي إطار البحث عمّا نحن بصددده يمكن طرح الإشكالية الآتية:

ما هو التجنيس وما هي علاقته بالردة؟ وما هو موقف القانون الجزائري من هذا القانون؟ وهل تسري عليه أحكام الضرورة إذا كان محظورا شرعاً؟

ولأجل معالجة هذا الموضوع ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية وفق الخطة الآتية:

مقدمة: وهي عبارة عن توطئة للموضوع، وثلاث مباحث الأول نتناول فيه مفهوم التجنيس وتأثيره على الثورة الجزائرية، أما المبحث الثاني فخصصناه لبيان مفهوم الردة وبيان أحكامها، في حين تناولنا في المبحث الثالث العلاقة بين التجنيس والردة في الإسلام، وختمنا الموضوع بخاتمة بيّنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: مفهوم التجنيس وتأثيره على الثورة الجزائرية

المطلب الأول: مفهوم التجنيس وموقف الجزائريين منه

إن المتأمل في قضية الاستعمار الفرنسي للجزائر يرى مدى حرص السلطات الفرنسية على تثبيت وجودها من خلال سياستها أثناء الحقبة الاستعمارية، حيث ظهر ذلك جليا من خلال النصوص والقوانين التي أصدرتها في شتى المجالات، كالميدان العسكري والديني والثقافي والعربي وغيرها الكثير، وما يثبت ذلك فكرة منح الجنسية الفرنسية للجزائريين والتي كان الهدف الأسمى من ورائها القضاء على كيان الهوية الجزائرية واستبدالها بالهوية الفرنسية.

فعادة استقلال الجزائر كان للجزائريين الحق في الاستفادة من الجنسية الفرنسية إذا ما رغبوا ذلك، حيث أصدرت السلطات الفرنسية آنذاك جملة من القوانين والمراسيم المتعلقة بالجنسية الفرنسية، وأول تلك القوانين قانون 14 يوليو 1865، والذي كان موجها في الأساس لزعماء القبائل وأعيان المناطق حيث يسمح لهم طلب الجنسية الفرنسية التي تمنح لاحقا عبر مرسوم امبراطوري يصدر عن مجلس الدولة.

كما وضعت قانونًا آخر تمثل في قانون 21 أبريل 1866 والذي يعطي الحق للمجندين والعاملين في مختلف الأسلاك الإدارية المستفيدين من القانون المحلي للحصول على الجنسية الفرنسية، والذي تم تعديله أيضا بقانون 4 فبراير 1919 الذي يمنح المجندين المتنازلين إلى جانب الجيش الفرنسي في الحرب العالمية الأولى والبالغ عددهم 179 ألف مجند الذين كان بإمكانهم الحصول على الجنسية الفرنسية عبر القضاء.

1- تعريف التجنيس:

التجنيس لغة: التجنيس أو التجنس لفظ مصدره الجنس بكسرٍ أعم من النوع وهو كل ضرب من الشيء فالإبل جنس من البهائم والجمع أجناس ويصح جنوس والتجنيس تفعيل من الجنس.⁽¹⁾

¹ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، دار المعرفة، بيروت، 205/1.

والتجنيس من الفعل جنس، فيقال جنس الحاكم الرجل الغريب أعطاه جنسية، وجنس الرجل الأشياء أي بينها إلى أجناسها.

التجنيس قانوناً:

هو عبارة عن استقرار المرء وإقامته في دولة معينة غير دولته الأصلية مدة محدودة بغية اكتساب جنسيتها والتخلي عن جنسيته الأصلية بحيث تنقطع صلته بجماعة دولته الأصلية ويندمج في جماعة الدولة الأجنبية التي يطب له المقام فيها ويكتسب جنسيتها.⁽²⁾

أو هو وسيلة يكتسب بها الأجنبي جنسية الدولة التي يبتغي الانضمام إليها.⁽³⁾

أو هو منح الجنسية لشخص أجنبي بناءً على طلبه وموافقة الجهات المختصة بعد توافر الشروط القانونية المطلوبة فيه وانقطاع صلته بجماعة دولته الأصلية نتيجة الولاء نحو الدولة التي تمنحه جنسيتها.⁽⁴⁾

ومعناه العام، اندماج شخص من تبعة دولة معينة في جماعة دولة أخرى.⁽⁵⁾

المطلب الثاني: قانون التجنيس الفرنسي

موقف الجزائريين من قوانين التجنيس:

أ- قانون السيناتون كونسلت 1865م:

ويعتبر من أول النصوص التي فتحت الباب أمام منح الجنسية الفرنسية للجزائريين⁽⁶⁾ حيث نصّ على أن كل جزائري مادام يتمسك بدينه فهو ليس من الرعايا الفرنسيين ولا يتمتع بالحقوق التي يستفيد منها الفرنسيون، أما إذا تخلى عن أحواله الشخصية فيصبح مثله مثل الفرنسيين.

² غالب علي الداودي، القانون الدولي الخاص: النظرية العامة وأحكام الجنسية الظرفية، ط 2، جامعة بغداد، 1978م، ص 126.

³ عز الدين عبد الله، القانون الدولي الخاص، 1974م، 324/1.

⁴ سركوت سليمان/ مدخل لدراسة قانون الجنسية، 2002م، ص 14.

⁵ انظر: مصطفى سالم، التجنيس، المساواة ودورها في تولي الوظائف العامة، ص 321.

⁶ انظر: علي مراد، الإصلاح الإسلامي في الجزائر، دار الحكمة، ط 2، الجزائر، 2009، ص 405.

وكانت السلطات الفرنسية تسعى من خلال هذا القانون إلى تحقيق بعض الأهداف مما يخدم مصلحتها ويعزز بقاءها ويقوي نفوذها خاصة من الجانب السياسي والاقتصادي، تمثلت أساسا في مسح الشخصية الجزائرية وتجريد الشعب من العادات والهوية، ومن ثم تخطيط الكيان التاريخي للشعب الجزائري.⁽⁷⁾

وقد كان موقف الجزائريين من هذا القانون بين الرفض والتأييد، فأغلب الجزائريين رفضوا القانون رفضا مطلقا، أما بعضهم وهم قلة قليلة سعدون على أوتار الأصابع تقدموا بطلب الجنسية الفرنسية، وأصبحوا مواطنين فرنسيين يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون (المستوطنون) الفرنسيون، أما الأغلبية الساحقة فقد رفضوا هذا القانون جملة وتفصيلا واعتبروه ردة على الإسلام واعتداء على مقومات الشخصية الجزائرية.⁽⁸⁾

ب- قانون التجنيس 1919م:

مع نمو الوعي عند النخبة الجزائرية من السياسيين الذين تحركوا دفاعا على أرضهم ظهر هذا القانون بعدما دفع هؤلاء الساسة الفرنسيين إلى التفكير في إصدار قوانين تخدم مصلحتهم فأمر رئيس الوزراء الفرنسي بإفساح المجال للجزائريين كي يتمتعوا بالمزيد من الحقوق المدنية مما أدى إلى إرضاء تلك النخبة لكن لم يرضي باقي المواطنين الجزائريين.⁽⁹⁾

وقد صدر قانون 1919 عقب نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث جاء على لسان فرحان عباس: "في آخر الحرب منحنا فرنسا دستورًا ولصبح ذلك ممكنا إلا بفضل "جورج كلمنصو" ونفوذ، وفي حقيقة الأمر أن هذا الإصلاح لم يغيّر من حالنا بل بقينا رعايا من أهل الذمة إن صحّ التعبير وبقيّة القوانين تقوم حاجزًا بين العربي والفرنسي"⁽¹⁰⁾

⁷ انظر: عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الإخلال إلى الاستقلال، دار طليطلة، الجزائر، ط 1، 2009 م، ص 44.

⁸ عمار عمور، الجزائر بوابة التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، ص 269.

⁹ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ط 2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص 257 - 267.

¹⁰ فرحات عباس، ليل الاستعمار، دار القصة، 2005، ص 137.

وقد كان مضمون هذا القانون في نقطة محورية هامة أساسها، حصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية شريطة أن يتنازلوا عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية.⁽¹¹⁾

واقصر هذا القانون على فئة محدّدة من الجزائريين ثم العسكريين القدامى والجزائريين الذي قدموا تضحيات ملموسة في الحرب العالمية الأولى، إضافة إلى التجار وأعضاء الغرفة التجارية وأعضاء الغرفة الزراعية.⁽¹²⁾

وقد كان هدف فرنسا واضحا من خلال إجراءات تطبيق هذا القانون والتي كانت تسعى لتشويه صورة بعض الحركات السياسية وسط الشعب بالإضافة إلى محاولة إغراء وإخضاع الشعب الجزائري بأساليب إصلاحية وسياسية دون بيان أهم دافع وهو فرنسة المجتمع الجزائري من خلال سلخ جزء منه عن الجزء الآخر تحت سياسة "فرّق تسد".

وقد تباينت أيضا مواقف الجزائريين منه حيث شعر أعضاء النخبة بخيبة الأمر لأنهم لم يجدوا نظير خدمتهم لفرنسا وولائهم لها ما كانوا يريدون ويؤمنون من منحهم الحقوق السياسية والمدنية.

ج- قانون التجنيس لسنة 1936:

وقد وضعت الحكومة الفرنسية هذا القانون تجاوبا لبعض المطالب التي تقدم بها وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري⁽¹³⁾ الذي انعقد بتاريخ 7 جوان 1936 م، وقد دفع فرنسا لذلك ظروف عديدة منها الاضطرابات التي واجهتها بالجزائر ما بين سنتي 1935-1936 م خاصة تلك الاحتجاجات والاضطرابات في المعامل والمصانع التي يعمل فيها الجزائريون ويستحوذ عليها المعمرون، والتي كانت تدور حول تحقيق المساواة بين العمال الجزائريين والعمال الفرنسيين، كما كان خوف فرنسا على مصالحها من أقوى الدوافع لسن مثل هذا القانون خاصة مع تأجج الروح القومية في جميع أنحاء العالم ومنها الخوف من انتقالها

¹¹ أحمد مهساس، الحركة الوطنية في الجزائر من ح-غ- إلى الثورة المسلحة، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، ص 40.

¹² ناهد إبراهيم الدسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 98.

¹³ انظر: أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، د ط، ص 243.

للشعب الجزائري كما كان للنهضة الفكرية بالجزائر والتي تولد عنها ظهور صحافة وطنية دوراً هاماً في رفع الوعي الفكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري، وقد تضمن قانون التجنيس لسنة 1936 م مجموعة من النقاط أبرزها منح حق المواطنة الفرنسية لحوالي 30 ألف جزائري.⁽¹⁴⁾

وقد خصّ هذا القانون فئة من الجزائريين وهم حملة الشهادات وبعض الموظفين وقدماء المحاربين، حيث تم تمكينهم من اكتساب حق المواطنة الفرنسية (الجنسية) دون إلزامهم بالتخلي عن قانون الأحوال الشخصية.⁽¹⁵⁾

بالإضافة إلى منح حق الانتخاب لفئة النخبة من الجزائريين والذين كانوا يحملون الجنسية الفرنسية.⁽¹⁶⁾

وكان لفرنسا من وراء هذا القانون عدّة أهداف تركز في أساسها على محو الهوية الوطنية والإسلامية من خلال قمع الشعور الوطني الإسلامي بمحاولة استئصال الأمة الإسلامية من جميع مقوماتها الأصلية العربية والإسلامية من خلال تطبيق سياستي الإدماج الجزئي والكلّي تحت غطاء الإصلاحات السياسية ما ينتج عنه تقسيم الشعب الجزائري وعزل النخبة عن باقي الشعب مما يتسبب في انقسام يضعف شوكة الجزائريين ويسهل إذابة الجزائر في الكيان الفرنسي وأن وجودها ككيان مستقل بجميع مقوماته ودمجها في فرنسا سياسياً وإدارياً وثقافياً لغوياً.⁽¹⁷⁾

¹⁴ العربي الزبيدي، تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العربي، 1999، 34/1.

¹⁵ رابح لونيسي، تاريخ الجزائر المعاصر، 1830 – 1989 م، دار المعرفة، الجزائر، ص 230.

¹⁶ عبد الكريم بوضياف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1930 – 1945 م)، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 1986 م، ص 259.

¹⁷ انظر: أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، 193 / 1.

وقد رحبت النخبة التي كان يتزعمها فرحات عباس بهذا المشروع ونظرت إليه على أنه المخلص للجزائر من الأهلية.⁽¹⁸⁾ وذلك كون هذا القانون يتماشى مع مبادئهم لأنهم كانوا يسعون للإدماج، في مقال ذلك رفض حزب نجم شمال إفريقيا مشروع 1936 معرضة شديدة وكان ضد أي مشروع يستهدف كرامة وهوية الجزائريين.⁽¹⁹⁾

بينما أيدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين هذا المشروع لكنّها تحفّظت على بعض بنوده وحاربت الإدماج بشتى أنواعه⁽²⁰⁾ وطالبت الجمعية بالحفاظ على الهوية الإسلامية بنشر الوعي بين الأفراد من خلال حثّهم على التشبث بقيمهم الدينية وهويّتهم الإسلامية، وكان موقفها مجرد استثناء في مرحلة مؤقتة كونه يستجيب في نظر أعضائها لبعض آمال الجزائريين.⁽²¹⁾

أما القوى الشيوعية فقد أيدت المشروع تأييدا مطلقا قبل أن يتغيّر موقفها السياسي إثر فشل مشروع 1936 م حيث أصبح يتبنى فكرة إيديولوجية الأمة الجزائرية.

من خلال عرض قوانين التجنيس الفرنسية نستخلص مجموعة من النتائج أهمها:

- أن هذه القوانين استخدمتها فرنسا أساس لتفريق الجزائريين،
- أن ظاهر هذه القوانين الإصلاح وباطنها زرع الشقاق بين أفراد المجتمع الواحد.
- إضافة إلى ذلك محاولتها طمس الهوية الجزائرية ومحو الكيان الجزائري وتذويبه في الكيان الفرنسي.
- أن هاته القوانين قد قوبلت بالرفض التام من طرف الشعب الجزائري.

¹⁸ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، مرجع سابق، 19/3.

¹⁹ صالح فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم للنشر، ص 410.

²⁰ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، 19/3.

²¹ انظر: أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 244.

- أن سبب رفض السكان المسلمين قوانين التجنيس وعزوفهم عنها أفضل مخطط الاستعمار الفرنسي وجميع مخططاته التي كانت تهدف إلى فصل الجزائر عن تراثها الثقافي والحضاري ومقوماتها الإسلامية العربية.

وفيما يلي جدول يبين عدد المتجنسين منذ سنة 1920م إلى غاية 1938م⁽²²⁾

السنة	عدد المتجنسين
1920	17
1922	56
1924	29
1926	67
1928	38
1930	152
1932	127
1934	155
1936	142
1938	190

²² علي مراد، الإصلاح الإسلامي في الجزائر، ترجمة محمد يحيان، ط 2، دار الحكمة، الجزائر، 2009 م.

المبحث الثاني: مفهوم الردّة وبيان أحكامها الشرعية

المطلب الأول: تعريفها

لغة: بكسر الراء اسم من الارتداد، يقال ارتد أو ارتد عنه أي تحوّل، ومنه الردّة عن الإسلام، أي الرجوع عنه، وارتد فلاح عن دينه إذا كفر بعد إسلامه. (23)

شرعاً: اتفق جميع الفقهاء والمجتهدين من العلماء على أن المعنى العام للردة هو الرجوع عن الإسلام ورفض أحكامه.

قال الإمام الشافعي -رحمه الله-: "ومن انتقل عن الشرك إلى الإيمان ثم انتقل عن الإيمان إلى الشرك من الرجال والنساء استتيب فإن تاب قتل وإن لم يتب قتل" (24)

وقال ابن عرفة المالكي -رحمه الله-: "الردة كفر بعد الإسلام تقرر بالنطق بالشهادتين مع التزام أحكامها بصريح أو لفظ تقتضيه أو فعل يتضمنه." (25)

وقال ابن مفلح الحنبلي -رحمه الله-: "المرتد هو الراجع عن دين الإسلام إلى الكفر إما نطقاً أو اعتقاداً أو قد يحصل بالفعل" (26)

الردة في القرآن الكريم:

لقد جاءت في القرآن الكريم العديد من الآيات التي تتحدث عن المرتد وعقوبته في الآخرة وبالتالي حدّرت منه وبيّنت مفهومه ومجالاته.

قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾ (27)

في هذه الآية معاني التخويف والترهيب من الارتداد عن الدين وبيان جزاء من يفعل ذلك في الآخرة.

²³ ابن منظور، لسان العرب، 173/3.

²⁴ الشافعي، الأم، 238/3.

²⁵ انظر: شرح مختصر خليل للخرشي، 62/8.

²⁶ الكسائي، بدائع الصنائع، 173/7.

²⁷ البقرة، 217.

قال القرطبي -رحمه الله- خبر من الله تعالى وتحذير منه للمؤمنين من شرّ الكفرة وأنه من يرتدد أي يرجع عن الإسلام إلى الكفر فأولئك حبطت أي بطلت وفسدت أعمالهم، فالآية تهديد وتخويف للمسلمين ليثبتوا على دين الإسلام. ⁽²⁸⁾

وقال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آذَوْا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ (29)

قال ابن كثير -رحمه الله- يخبر الله تعالى عمن دخل في الإيمان ثم رجع عنه، ثم عاد فيه ثم رجع واستمر على ضلاله وازداد حتى مات، فإنه لا توبة له بعد موته ولا يغفر الله له، ولا يجعل له مما هو فيه فرجا ولا مخرجا ولا طريقا إلى الهدى. (30)

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (31)

وفي هذه الآيات تبين لحالات الارتداد عن الدين واعتناق عقيدة غير الإسلام واستحقاق من يفعل ذلك لعذاب الله عز وجل وتخليده في جهنم إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً.

وقال عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ...﴾ (32)

قال الشوكاني -رحمه الله- في الآية بيان لأحكام المرتدين بعد بيان أن مولاة الكافرين من المسلم كفر، وذلك نوع من أنواع الردّة" (33)

²⁸ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 3/46.

29 النساء، 137.

³⁰ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 434/2.

³¹ آل عمران، 85.

32 المائدة، 54.

³³ الشوكاني، فتح القدير، 59/2.

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (34)

فتضمنت هذه الآية بيان لحد وعقوبة المرتد عن دين الحق المثير للفتنة بين المسلمين محارب لله ورسوله لذلك وجب قتله حداً له بعد استتابته.

الردة في السنة النبوية:

لقد جاءت أهم الأحكام المتعلقة بالردة في سنة النبي ﷺ حيث كانت أحاديثه ﷺ واضحة من حيث الأقوال والتطبيقات خاصة فيما يتعلق بعقوبة المرتد.

عن عكرمة أن علياً رضي الله عنه حرق قوماً، فبلغ ابن عباس رضي الله عنهما فقال: "لو كنت أنا لم أحرقهم لأن النبي ﷺ قال: "لا تعذبوا بعذاب الله" ولقتلتهم كما قال النبي ﷺ: "من بدل دينه فاقتلوه" (35)

قال ابن عبر البر -رحمه الله- وظاهر هذا الحديث يوجب على كل حال من غير دين الإسلام أو بدله فليقتل ويضرب عنقه وصال الصحابة أنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل. (36)

- عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يحل دم امرأ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني والمارق من الدين التارك للجماعة" (37)

قال الإمام النووي -رحمه الله- وأما قوله ﷺ: "التارك لدينه المفارق للجماعة" فهو عام في كل مرتد عن الإسلام بأي ردة كانت فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام" (38)

34 المائدة: 33

35 أخرجه البخاري، كتاب الجهاد، باب لا يعذب بعذاب الله، 61/4.

36 ابن عبد البر، الاستدكار.

37 أخرجه البخاري، كتاب الديات، 7/9.

38 النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، 165/11.

ومع اختلاف روايات هذا الحديث إلا أن فيها اتفاق للرواة من الصحابة في جميع رواياتهم على عقوبة المرتد وهي القتل حدًا ولم يحدث خلاف في مسألة الاستتابة.⁽³⁹⁾

المطلب الثاني: علاقة التجنيس بالردة

لا يوجد في الأرض مجتمع إلا وكان يقوم على أسس لا يسمح بالخروج عليها كالهوية والانتماء والولاء والبراء، فلا يقبل أي عمل يؤدي لتغيير هوية المجتمع أو تحويل ولائه لأعدائه وما شابه ذلك.

ومن أجل ذلك اعتبرت خيانة الوطن ومولاة أعدائه وإفشاء الأسرار لهم جريمة كبرى تتصنف ضمن الردّة إذا كانت أمام عدوين أحدهما بدين الإسلام والآخر على غير ملة الإسلام، ولم يقل أحد بجواز إعطاء المواطن حق تغيير ولائه الوطني لمن شاء ومتى شاء، وكذلك هو الحال في الردّة والتي هي أيضا تغيير للولاء، وتبديل للهوية، وتحويل للانتماء، فالمرتد ينقل ولائه من أمة مسلمة إلى أمة كافرة، إذ ينسلخ بإرادته عن ملة الإسلام لا بداعي الضرورة، فينظم بذاته وبقله وبقلبه إلى خصوم الإسلام.

فينفك عن العروة الوثقى ويلتزم سبيل الهوان والخيانة فيتوجب عقابه زجرا لفعله الشنيع، لأن التهاون في عقوبة المرتد المجاهر، يعرض كل المجتمع للخطر خاصة إذا كنا في حالة استعمار أو غزو من بلد آخر فإن ذلك يفوق كونه توليا يوم الزحف لكونه ردّة وجب المعاقبة عليها.

ثم إن المرتد لا يلبث حتى يغرّر بغيره، خصوصا من الضعفاء والبسطاء من الناس فتتكون جماعة مناوئة للأمة الإسلامية تبيح لنفسها الخروج على أحكام الله تعالى وتتعدى على خصوصيات الأمة المسلمة، وبذلك تقع هذه الأمة في صراع وتمزق فكريا واجتماعيا وسياسيا.

³⁹ انظر: ابن عبد البر، التمهيد، 318/5.

موقف جمعية العلماء المسلمين من التجنيس:

لقد برزت جمعية العلماء المسلمين كحركة إصلاحية سياسية ذات جذور اجتماعية للحفاظ على مقومات الهوية الإسلامية والعربية للدولة الإسلامية، لا سيما في وقت كثر فيه الحديث عن اندماج الجزائر في فرنسا والدعوة للتخلي عن الهوية الإسلامية للحصول على الجنسية الفرنسية.

وقد يتم التطرق إلى مسألة التجنيس من طرق أعضاء الجمعية وأوضح أنه أول طريق لمحو ومسح الهوية الوطنية والإسلامية من خلال التخلي عن الجنسية واللغة ورفض التاريخ والتقاليد الإسلامية وتبني جنسية العرق المهيمن والانسلاخ عن القيم والأخلاق القومية.

خاتمة:

من خلال عرضنا لموضوع أحكام التجنيس وعلاقته بالردة يتبين لنا:

- أن القوانين التي استخدمتها فرنسا إنما جاءت لتفريق الجزائريين،
- أن ظاهر هذه القوانين الإصلاح وباطنها زرع الشقاق بين أفراد المجتمع الواحد.
- محاولة السلطات الفرنسية طمس الهوية الجزائرية ومحو الكيان الجزائري وتذويبه في الكيان الفرنسي.
- الدو البارز لجمعية العلماء المسلمين من خلال تنوير المجتمع بخطر التجنيس والاندماج في المجتمع الفرنسية.
- حرمة التجنيس باعتباره ردة عن دين الإسلام.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ط 2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.
2. أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، د.ط.
3. أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، د.ب.ن.
4. أحمد مهساس، الحركة الوطنية في الجزائر من ح-غ- إلى الثورة المسلحة، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، د.ب.ن.
5. رابح لونيسي، تاريخ الجزائر المعاصر، 1830 - 1989م، دار المعرفة، الجزائر.
6. سركوت سليمان، مدخل لدراسة قانون الجنسية، 2002م، د.ت.
7. صالح فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم للنشر، د.ت.
8. عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الإخلال إلى الاستقلال، دار طليطلة، الجزائر، ط 1، 2009 م.
9. العربي الزبير، تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العربي، 1999.
10. عز الدين عبد الله، القانون الدولي الخاص، 1974م، د.ت.
11. علي مراد، الإصلاح الإسلامي في الجزائر، ترجمة محمد يحيان، ط 2، دار الحكمة، الجزائر، 2009م.
12. علي مراد، الإصلاح الإسلامي في الجزائر، دار الحكمة، ط 2، الجزائر، 2009.
13. عمار عمور، الجزائر بوابة التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، د.ت.
14. غالب علي الداودي، القانون الدولي الخاص: النظرية العامة وأحكام الجنسية الظرفية، ط 2، جامعة بغداد، 1978م.
15. فرحات عباس، ليل الاستعمار، دار القصة، 2005.
16. الفيروزآبادي، القاموس المحيط، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
17. مصطفى سالم، التجنيس، المساواة ودورها في تولي الوظائف العامة، د.ت.
18. ناهد إبراهيم الدسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشأة المعارف، الإسكندرية، د.ت.
19. عبد الكريم بوضياف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1930 - 1945م)، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 1986م، ص. 259.